دور المراجعة الخارجية في تقييم اختبارات تحمل الضغوط والتقرير عنها

"دراسة ميدانية على القطاع المصرفي"

مصطفى زكي حسين متولي

الملخص:

وفي ضوء معايير المراجعة المتعارف عليها تتجسد فكرة الدراسة في إمكانية وضع إطاراً تقييمياً لفاعلية برامج المراجعة الخارجية في مدى التحقق من إلتزام المؤسسات المصرفية بتقييم أهداف وفاعلية ومتطلبات وإطار أعداد إختبارات تحمل الضغوط . والتي تسعى دائماً إلى تحليل النظرة المستقبلية للمخاطر لمساعدة المؤسسة في تقييم إستراتيجيات إدارة المخاطر والضغوط والتنبؤ بخطط الطوارئ المستقبلية إعتماداً على أسس القياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ومدى ملائمة إختبارات الضغوط المالية ولتشجيع المؤسسات المصرفية على تخطيط رأس المال وتحقيق التوازن في السيولة وصناعة القرار الاستراتيجي ، والتأكد من الاستخدامات المتنوعة للمقاييس الاحصائية والكمية في التنبؤ بالمخاطر وتحمل الضغوط ، ناهيك عن دعم وسائل وطرق الاتصال على المستويين الداخلي والخارجي بشأن رغبتها واستعدادها لإدارة المخاطر وتحمل الضغوط ، الأمر الذي يساهم في تحقيق متطلبات جودة عملية المراجعة الخارجية في القطاع المصرفي بالاعتماد على الادوار الثانوية لكل من المراجع الداخلي ولجان المراجعة .

Abstract:

The recent banking sector is characterized with continues , unexpected and non-stoppable changes under unstable economic condition . which threaten the safety of financial procedures applied in the banking sector , and make it subject to risks and pressure resulted from risks related to credit ,operation and market. Which required banks management interaction to face these risks under the absence of coordination between cash flows related to asset resources and different sources of finance , which reqires the construction of a central department for risk and risk management in each banking sector to overcome these drawbacks , besides conducting tests to examine banks ability in peering different from financial stress. Based on above and under related audit standards , the research idea is represented in the possibility of constructing a frame to evaluate the effectiveness of external audit programs in examining the degree to which banks apply stress testing framework objectives , requirements and the effectiveness of the application . that will help in analyzing future view related to risks , to help the bank in evaluating risk management strategies , stresses and predict the appropriate future emergency plans . based on accounting measuring and these tests , to encourage capital planning and achieve balance in liquidity and strategic decision making .

أولاً : فكرة الدراسة

تتصف بيئة الاعمال المصرفية في الآونة الأخيرة بالتغيرات السريعة ، المفاجئة والمتلاحقة في ظل مناخ اقتصادي غير مستقر ، مما يهدد إجراءات السلامة المالية في المؤسسات المصرفية ويجعلها أكثر عرضه للمخاطر والضغوط سواء كانت هذه المخاطر مرتبطة بالائتمان أو التشغيل أو السوق ، مما يتطلب مواجهة تلك المخاطر والضغوط من قبل إدارات هذه المؤسسات في ظل عدم التنسيق بين التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول الايرادية ومصادر الاموال المتنوعة ، الأمر الذي يستدعي إنشاء إدارة مركزية للمخاطر وإدارة الضغوط بكل مؤسسة مصرفية للتغلب عليها مع عمل إختبارات لقدرة هذه المؤسسات على تحمل الأنواع المختلفة للضغوط المالية .

هذا وقد حددت الدعامة الثانية من مقررات بازل II عدة مستويات وأنماط لاختبارات تحمل الضغوط كأحد أدوات إدارة المخاطر المصرفية ، وألزمت البنوك بضرورة إجراء مثل هذه الاختبارات للتغلب على الازمات المالية المفاجئة ، لما تتصف به هذه الاختبارات في كونها مؤشر إنذار مبكر للنتائج المضادة لتقديرات الادارة وإنها من العناصر الهامة في نظم إدارة المخاطر لدى المؤسسات المصرفية ، خاصة بعد أن أكدت الازمات التي شهدتها الاسواق أنه ليس كافياً أن تتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل الطبيعية .

ولكون إختبارات تحمل الضغوط جزءاً من ضوابط رقابة المخاطر العامة يتعين على المؤسسات المصرفية تضمين هذه الاختبارات عند إستلام نماذج قياس مخاطر السوق ، مخاطر الائتمان ، مخاطر التركز ، ومخاطر السيولة ، ويتم التحقق من ذلك في إطار رقابي من خلال إبراز دور المراجعة الخارجية في تقييم إختبارات تحمل الضغوط المالية للمؤسسات المصرفية والتقرير عنها حيث يتمثل هذا الدور في تقديم تأكيدات بشأن التزام المؤسسة المصرفية بإجراء إختبارات

تحمل الضغوط المالية ومستوياتها ، وأنها تمت في ضوء أسس سليمة مع تقييم ومعالجة جوانب القصور في إختبارات التحمل ، وكذلك تقييم تقرير عن المخاطر الرئيسية الحالية والمحتملة ، ومراجعة المخاطر الرئيسية وإمكانية الرقابة عليها .

وإنطلاقاً مما سبق ، وفي ضوء معايير المراجعة المتعارف عليها تتجسد فكرة الدراسة في إمكانية وضع إطاراً تقييمياً لفاعلية برامج المراجعة الخارجية في مدى التحقق من إلتزام المؤسسات المصرفية بتقييم أهداف وفاعلية ومتطلبات وإطار إعداد إختبارات تحمل الضغوط ، والتي تسعى دائماً إلى تحليل النظرة المستقبلية للمخاطر لمساعدة المؤسسة في تقييم إستراتيجيات إدارة المخاطر والضغوط والتنبؤ بخطط الطوارئ المستقبلية إعتماداً على أسس القياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ومدى ملائمة إختبارات الضغوط المالية ولتشجيع المؤسسات المصرفية على تخطيط رأس المال وتحقيق التوازن في السيولة وصناعة القرار الاستراتيجي ، والتأكد من الاستخدامات المتنوعة للمقاييس الاحصائية والكمية في التنبؤ بالمخاطر وتحمل الضغوط ، ناهيك عن دعم وسائل وطرق الاتصال على المستويين الداخلي والخارجي بشأن رغبتها واستعدادها لإدارة المخاطر وتحمل الضغوط ، الأمر الذي يساهم في تحقيق متطلبات جودة عملية المراجعة الخارجية في القطاع المصرفي بالاعتماد على الادوار الثانوية لكل من المراجع الداخلي ولجان المراجعة .

ثانياً : أهداف الدراسة

في ضوء فكرة الدراسة تتلخص أهدافها فيما يلي :

(١) محاولة وضع إطار مفاهيمي متكامل لإختبارات تحمل الضغوط المالية في القطاع المصرفي.

(٢) توضيح مدى إعتماد المراجع الخارجي على اعمال المراجع الداخلي ولجان المراجعة في تقييم إختبارات تحمل الضغوط المالية .

(٣) طرح مدخل مقترح لدور المراجع الخارجي في تقييم إختبارات تحمل الضغوط والتقرير عنها وإختباره ميدانياً بما يحقق جودة عملية المراجعة الخارجية .

ثالثاً : اهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في :

(١) أهمية علمية :

أ- أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية عمليات تقييم رغبة المؤسسة المصرفية في المخاطرة وزيادة حدة المخاطر والتقرير عن القضايا والقرارات التي إتخذتها وظيفة إدارة المخاطر ، ومن ثم يتطلب ذلك ضرورة إجراء الفحص الشامل للمستندات المرتبطة بنتائج إختبارات التحمل والاليات العلاجية في ضوء هدف ونوع ونتيجة إختبارات التحمل وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) ، مع التقييم المتطور لأداء المؤسسات المصرفية في ظل إختبارات التحمل السابقة واللاحقة .

ب- إهتمام العديد من اللجان والهيئات والمجالس المعنية بالأجهزة المصرفية بإختبارات تحمل الضغوط كأداة رئيسية لإدارة المخاطر المصرفية في المؤسسات المالية .

ج- نالت وظيفة المراجعة الخارجية بُعداً جديداً عند القيام بها لأداء عملية المراجعة والتأكد من قيام المؤسسات المصرفية بإختبارات تحمل الضغوط في ضوء مقررات وإصدارات لجنة بازل II ، III .

د- الاصدارات المختلفة والمتنوعة لمعايير المراجعة الدولية والمصرية المرتبطة بالمهنة والمؤسسات المصرفية في ظل عالم متغير .

(٢) أهمية عملية :

أ- تعاظم دور مهنة المراجعة الخارجية في مجال إدارة المخاطر المصرفية واختبارات تحمل الضغوط ليشمل فحص وتقييم كفاءة وفعالية عمليات إدارة المخاطر وحوكمة المؤسسة المصرفية ككل في سياق المخاطر الحالية والمحتملة ، مع ضرورة إعداد برنامج مراجعة يتضمن تقييم مدى قدرة المراجعة الخارجية في تقييم أداء المؤسسات المصرفية للتصدي للضغوط الحالية والمستقبلية التي تتأثر بالأزمات المالية المفاجئة .

ب- إهتمام كلاً من السوق المهني للمراجعة والشركات المقيدة في سوق الاوراق المالية المصري بتفعيل تطبيق برامج المراجعة الخارجية نظراً لما لها من مردود واسع على جودة الافصاح عن السيناريوهات البديلة لتحمل الضغوط وإدارة المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي المصري ، وكذلك جودة عملية المراجعة الخارجية تخطيطاً وتنفيذاً وتقريراً واستقلال المراجع الخارجي والتأثير الطردي بصفة عامة على اسعار أسهم المؤسسات المصرفية في سوق الاوراق المالية .

ج- الانعكاسات الايجابية لتطبيق برامج المراجعة الخارجية بشكل موسع في سوق خدمات المراجعة المصري ، وبخاصة في ظل العولمة والاتفاقيات الجديدة وظهور عصر الاندماجات ، وكبر حجم المشروعات ، وتعدد الصناعات ، وكثرة الاصدارات المرتبطة بالخدمات المالية في المؤسسات المصرفية وخصوصاً إصدارات لجنة (بازل III) .

د- تفعيل تطبيق برامج المراجعة الخارجية – كأحد متطلبات جودة المراجعة الخارجية – في سوق خدمات المراجعة المصري وبخاصة عند مراجعة المؤسسات المصرفية ، الامر الذي يساهم في تأصيل تطبيق هذه البرامج .

هـ- يؤدي إخضاع عمليات إدارة المخاطر وإختبارات تحمل الضغوط في المؤسسات المصرفية للمراجعة الخارجية إلى خفض حالات إخفاق هذه المؤسسات وتقليل الخسائر وزيادة أسعار أسهمها في البورصة .

و- العمل على نشر الفكر المصرفي المفتوح للمنظمات الدولية للجنة بازل للرقابة المصرفية والجهات المعنية بإصدار معيار مراجعة مصري يوضح العلاقة بين المراجعة الخارجية وإختبارات تحمل الضغوط في المؤسسات المصرفية.

رابعاً : فروض الدراسة

في ضوء فكرة وأهداف الدراسة وأهميتها تتمثل الفروض في :

الفرض الأول:

لا توجد اختلافات ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة (العاملين فى ادارة المخاطر بالبنوك ، المراجعين الخارجيين ، ادارة المراجعة الداخلية) حول وجود إطار مفاهيمي متكامل يوضح طبيعة اختبارات تحمل الضغوط المالية فى المؤسسات المصرفية

الفرض الثاني:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية حول الدور التكاملي لكلاً من المراجع الداخلي ولجان المراجعة في تقييم نماذج اختبارات تحمل الضغوط المالية فى المؤسسات المصرفية.

الفرض الثالث:

لا يؤدى المدخل المقترح لمهام وواجبات ومسئوليات المراجع الخارجي فى تقييم اختبارات تحمل الضغوط المالية الى جودة عملية المراجعة فى المؤسسات المصرفية.

خامساً : الدراسات والإصدارات السابقة ذات الصلة

(١)دراسة (Petrella & Resti, 2013) بعنوان :

هل اثرت إختبارات الضغط الاوروبية التي اجريت في عام ٢٠١١ على أسعار الأسهم ؟

وللإجابة على هذا التساؤل أوضحت الدراسة أن إختبارات التحمل تؤثر بشكل ملموس على السوق المالي كما أنها تُعد أداة تقييم موثوق بها تفيد الغموض بالمؤسسات المصرفية .

(٢)دراسة (Coffinet & Lin, 2013) بعنوان :

ربحية المؤسسات المصرفية وإختبارات تحمل الضغوط : حالة البنوك المصرفية

تهدف هذه الدراسة لوضع إطار لإختبارات الضغط ، وذلك لتقييم حساسية ربحية المؤسسات المصرفية لحالات الركود الإقتصادي عن طريق فحص سلوك

تلك المؤسسات الفرنسية خلال الفترة ١٩٩٣- ٢٠٠٩ ، كما اظهرت النتائج أن النظام المصرفي الفرنسي قد يستمر في تحقيق أرباح عند وجود حالة من الركود الاقتصادي .

(٣)دراسة (Cerutti & Schmider, 2014) بعنوان :

حالات المواجهة ومدى إعتماد إختبارات الضغط على الميزانيات الموحدة

ركزت هذه الدراسة على إعتماد إختبارات الضغط الحالية على الميزانيات العمومية الموحدة حيث يضعف من دقة نتائج هذه الأختبارات ، وذلك نتيجة إفتراضات بأن رأس المال والسيولة سيكونان متوفرين عندما تكون هناك حاجة إليها داخل المجموعة وتجاهل المخاطر المحتملة المضمونة في الهياكل الجغرافية للمجموعات المصرفية ، كما أظهرت الدراسة أن في بعض حالات Ring Fencing والتي تكون فيها تنظيمات الشركة الاصلية أو المضيفة من تدفقات رأس المال عند زيادة الربحية بداخل المجموعة حيث يمكن أن تزيد بشكل كبير إحتياجات رأس مال المؤسسات المصرفية .

(٤)دراسة (Quijano, 2014) بعنوان :

هل تقوم إختبارات الضغط التي أجريت على المؤسسات المصرفية في عام ٢٠٠٩ بنقل معلومات جديدة للمستثمرين ؟

وللإجابة أظهرت الدراسة أن إختبارات الضغط التي اجريت على المؤسسات المصرفية الامريكية في عام ٢٠٠٩ خففت من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بهذه المؤسسات ، فقد قامت بنقل معلومات جديدة عن تلك المؤسسات إلى الأسواق ، كما استجابت عوائد سندات المؤسسات المصرفية التي إجتازت إختبارات الضغط التي أجريت بعام ٢٠٠٩ بشكل إيجابي لنتائج الإختبارات.

(٥)دراسة (Goldstein & Sapra, 2014) بعنوان :

هل يجب الإفصاح عن نتائج إختبارات الضغط المصرفي ؟

للإجابة على التساؤل السابق لابد من الإفصاح عن نتائج إختبارات الضغط لتعزيز الاستقرار المالي بالأسواق ، غير أن هناك عدة تكاليف مثل هذه الإفصاحات ناتجة عن العلاقات التالية :

أ- يؤثر الافصاح على مشاركة المخاطر المالية بين الوكلاء الاقتصاديين .
ب- بالرغم من أن الإفصاح يعمل على زيادة كفاءة الأسواق من خلال قيامه بعكس المزيد من المعلومات بأسعار الأسهم ، إلا أن الكفاءة في الأسواق المالية تؤثر على حجم الاموال التي ستدفق إلى المؤسسات المصرفية .
ج- بمرور الوقت وإعتياد خضوع المؤسسات المصرفية لإختبارات الضغط ، وإعتباره أمراً روتينياً ، سيصبح هدف المؤسسات المصرفية هو إجتياز تلك الإختبارات بمستوى جيد.
د- يقلل الإفصاح من حوافز المستثمرين لجمع المعلومات ، الامر الذي يُحد من قدرة المشرفين المصرفين على التعلم من بيانات السوق وإتخاذ الإجراءات التنظيمية .

(٦)دراسة (د. عبدالحميد شاهين ، ٢٠١٤) بعنوان :
"مدخل مقترح لتطوير المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط في إطار مقررات بازل III مع دراسة ميدانية"

يهدف البحث إلى إجراء دراسة تحليلية لمبادئ وعمليات إدارة المخاطر ، ومبادئ الممارسات السليمة لاختبارات تحمل الضغوط في إطار مقررات بازل III ، ووضع إطاراً مقترحاً لدور المراجعة الداخلية في فحص وتقييم إختبارات تحمل الضغوط والسيناريوهات والافتراضات المحتملة في إطار

مبادئ إختبارات التحمل ، وإجراء دراسة ميدانية باستخدام قائمة استقصاء للوقوف على مدى إدراك المسئولين بإدارات المراجعة الداخلية وإلتزام المراجعة الداخلية لإختبارات تحمل الضغوط ، وأشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى عدم وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن : أهمية توسيع نطاق أنشطة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر بالبنوك وفحص المراجعة الداخلية لمدى استخدام اختبارات التحمل وإدماجها في حوكمة المخاطر ، وفحص منهج إختبارات التحمل والسيناريوهات الافتراضية، وفحص ومتابعة نتائج إختبارات التحمل وإستراتيجيات تخفيف المخاطر ، وأهمية العلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية .

(٧) كما تعرضت دراسة (Singh, D., 2014) بعنوان :

"دور المراجع الخارجي في الاشراف المصرفي : الحراسة المصرفية"

إلى ضرورة تفعيل دور المراجع الخارجي في التنظيم المالي كرد فعل لما يشهده العالم من أزمات وكوارث مالية ، ناتجه عن عدم وجود إشراف رقابي من المراجعين الخارجيين مع القوائم المالية التابعة لبنوك القطاع المصرفي ، ونادت الدراسة بضرورة إستخدام المراجع الخارجي بصورة أكثر نظامية ، وذلك في ضوء إصدارات الهيئات التنظيمية والمالية الأوروبية ، وركزت على ضرورة مراعاة المراجع الخارجي لاختبارات الضغوط المالية والتقرير عنها ، كما أقرت الدراسة على ان المدخل الاوروبي الحالي لا يقوم بتغطية كيفية إستخدام المراجع الخارجي في الإشراف المصرفي ، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث فجوة توقعات فيما يتعلق بالإشراف المصرفي ومتطلبات تطبيقه وأنتهت الدراسة إلى ما يلي :

أ- قيام المراجع الخارجي بتقييم عمليات القياس والافصاح المحاسبي لتأثيرات إختبارات تحمل الضغوط والتقرير عنها .

ب- قيام لجنة الخزانة الامريكية بالتوصية بإستخدام المعرفة المراجعية من أجل تجنب الأزمات المالية لجزء من عملية الاصلاح التي تبعت حدوث الازمة المصرفية .

ج- إنخفاض العلاقة بين المراجع الخارجي وهيئة السلوك المالي وعدم الاعتمادية على المراجع الخارجي والقيام بالإشراف الداخلي بإعتباره المسئول الأول عن تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية .

د- إعتبار المراجع الخارجي حارساً إشرافياً ، مما يتطلب مسئوليات إضافية للمراجع تزيد عن المسئوليات التي يتحملها عن القيام بمراجعة القوائم المالية للمؤسسات المصرفية .

(٨)كما نصت إرشادات قطاع الإشراف المالي رقم ٢٠١٥/٢ :

في دراسة (Singh, D., 2015) بعنوان :

"إطار المراجعة الخارجية للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية"

ناقشت هذه الارشادات مسئوليات المراجع الخارجي حول مراجعة القوائم في القطاع المصرفي ، والمشكلات التي يتعرض لها وأهمها تقييم إختبارات تحمل الضغوط المالية ، كما نظمت العلاقة بين المراجع الخارجي والمشرفين المصرفين (مراقبي البنك المركزي) ، والعلاقة بين المشرفين المصرفين ولجان المراجعة ، وعرضت أهم المعلومات التي يتم تبادلها بين المشرف المصرفي والمراجع الخارجي وانتهت الارشادات بالتوصيات التالية :

أ- تمتع المراجع الخارجي المكلف بمراجعة بنوك القطاع المصرفي بالخبرة والمهارة الكافية وبخاصة عند تقييم نماذج إختبارات تحمل الضغوط المالية بإعتبارها أحد المخاطر التي تتوافر فيها وجود تحريفات هامة في القوائم المالية .

ب- تميز المراجع الخارجي بالموضوعية والاستقلالية إضافة إلى المعايير الاخلاقية عند مراجعة القوائم المالية لبنوك القطاع المصرفي ، وذلك لتأثيرها على جانب اقتصادي مؤثر.

ج- ممارسة الشك المهني وبذل العناية المهنية الواجبة عند التخطيط للقيام بمراجعة بنوك القطاع المصرفي ، والالتزام بمعايير رقابة الجودة المطبقة محلياً ودولياً حيث يتم تقييم اختبارات تحمل الضغوط وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل II .

تقييم الدراسات السابقة في مجال البحث :

ويتضح للباحث مما تقدم ، أن معظم الدراسات والاصدارات السابقة قد إهتمت بدور السلطات الإشرافية (البنك المركزي) بفحص وتقييم دور البنوك في تنفيذ إختبارات تحمل الضغوط كأحد الأدوات الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية ، وكذلك إنصب الإهتمام بالتركيز على دور المراجعة الداخلية في مراجعة وتقييم نطاق برنامج إختبار التحمل والسيناريوهات المختارة ، وتقييم تقارير محل الإدارة بشأن النتائج والتوصيات المتعلقة بإختبارات التحمل .

كما ينوه الباحث على وجود العديد من الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في إدارة المخاطر المصرفية بشكل عام ، في الوقت الذي إهتمت دراسات أجنبية عديدة بالجوانب والانعكاسات المحاسبية لإختبارات تحمل الضغوط المالية ، وتُعد الدراسات السابقة العربية والاجنبية التي تناولها الباحث بمثابة حجر الزاوية لإلقاء الضوء على مشتملات إختبارات تحمل الضغوط المالية في القطاع المصرفي المصري ، هذا فضلاً عن رحيق الدراسة الحالية وهو إبراز الدور المرتقب للمراجع الخارجي عند فحص وتقييم إختبارات تحمل الضغوط المالية ، وإعتماده على تقارير المراجع الداخلي ولجان المراجعة عن ذلك الفحص والتقييم .

سادسا : منهج الدراسة

تُعد فكرة الدراسة محور إهتمام الباحثين على المستويين المحلي والعالمي خلال الفترة الماضية ، كما تعتبر فكرة الدراسة من ضمن أفكار ومقترحات البحوث الصياغية والوصفية ، والتي تختبر فروضاً سببيه ، حيث تم تحديد وصياغة أبعاد الظاهرة ، ثم وصف متغيراتها ومسبباتها والتي تمثلت في علاقة برامج المراجعة الخارجية بتقييم اختبارات تحمل الضغوط المالية كأداة من أدوات إدارة المخاطر المصرفية في المؤسسات المصرفية والتقرير عنها .

وفيما يتعلق بالمنهج المتبع لحل المشكلة البحثية المرتبطة بالدراسة ، فسوف يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي الاستنباطي المختلط ، وذلك من خلال إتباع الخطوات الرئيسية المحددة ، وفقاً لذلك المنهج والمتمثلة في :

١- متابعة الظاهرة والمتمثلة في تقييم إختبارات تحمل الضغوط المالية في المؤسسات المصرفية من منظور المراجعة الخارجية ، وتحديد أبعادها ومكوناتها بصورة أكثر دقة من خلال الإصدارات والدراسات المعنية بها التي تصدرها لجنة بازل للرقابة المصرفية والهيئات المصرفية المركزية .

٢- تكوين الإطار النظري للدراسة ، والذي يربط متغيرات الدراسة ، وذلك من خلال تحديد المتغير التابع ، والذي يتمثل في (تقييم اختبارات تحمل الضغوط المالية في المؤسسات المصرفية) والمتغير المستقل (المراجعة الخارجية) ، ومن ثم وضع فروض الدراسة ، والتي تمثل حلولاً مبدئية للظاهرة .

٣- تحديد المنهجية الملائمة للقيام بالشق الميداني اللازم لاختبار الفروض والوصول إلى نتائج وتعميمات الدراسة ، وتشتمل على (نوع البيانات المطلوبة – وصفه – عينة المجتمع المناسبة- مؤسسات – مديري إدارات

المخاطر في المؤسسات المصرفية) ، بالإضافة إلى طرق ووسائل الحصول على البيانات ، هذا فضلاً عن استقصاء يوزع على معدي القوائم المالية والمراجعين الداخليين في بعضاً من البنوك والمراجعين الخارجيين الذين يراجعون بنوك تابعة للقطاع المصرفي المصري .

٤- إجراء الاختبارات والتحليلات الإحصائية واستخلاص النتائج ، والتي تثمل دليلاً يستخدم في الكشف عن وتفسير العلاقات السببية للظاهرة محل الدراسة (المراجعة الخارجية واختبارات تحمل الضغوط المالية في المؤسسات المصرفية) ، ومن ثم الوصول إلى النتائج العامة للبحث في رفع كفاءة المؤسسات المصرفية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية المختلفة عن طريق إدارة المخاطر المصرفية ، ومن ثم زيادة قيمة أسهم هذه المؤسسات المصرفية في البورصة المصرية .

سابعا : تنظيم الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة ، وأهدافها ، وأهميتها وتجسيداً لفروضها وإعتماداً على المنهج التي قامت عليه يتبع الباحث التنظيم التالي :

الفصل الأول : إختبارات تحمل الضغوط المالية .... الانعكاسات والاثار المحاسبية .

حيث تناول الباحث في هذا الفصل كلاً من المبحث الأول بعنوان طبيعة نماذج إختبارات تحمل الضغوط المالية في القطاع المصرفي وعرض من خلاله إطاراً مفاهيمياً لاختبارات تحمل الضغوط المالية ، وكذا متطلبات تطبيق نماذج إختبارات تحمل الضغوط المالية في القطاع المصرفي ، كما تناول في المبحث الثاني القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية في ضوء نماذج إختبارات تحمل الضغوط المالية وعرض في هذا المبحث أدوات القياس لكلاً من

الأنواع المختلفة للمخاطر المصرفية في ضوء اختبارات تحمل الضغوط ، وكذلك المعلومات الواجب الإفصاح عنها في ضوء نماذج اختبارات تحمل الضغوط .

الفصل الثاني : العلاقة بين المراجعة الثلاثية وإختبارات تحمل الضغوط المالية .... إطار تقييمي لجودة عملية المراجعة الخارجية .

وتناول الباحث في هذا الفصل مبحثين، حيث عرض في المبحث الأول الدور التكاملي للمراجع الداخلي ولجان المراجعة في تقييم اختبارات تحمل الضغوط ، وساهم هذا الفصل في عرض الأدوار والمهام والوظائف والمسئوليات المختلفة للمراجع الداخلي ، وكذلك لجان المراجعة ، وتناول الباحث في المبحث الثاني التطوير المقترح لدور المراجعة الخارجية لاختبارات تحمل الضغوط المالية في ضوء مقررات بازل III وأهم المهام والوظائف للمراجع الخارجي فضلاً عن الدور المرتقب للمراجع الخارجي في فحص وتقييم نماذج إختبارات تحمل الضغوط .

الفصل الثالث : دراسة ميدانية لقياس دور المراجعة الخارجية في تقييم إختبارات تحمل الضغوط المالية والتقرير عنها .

وتناول الباحث في هذا الفصل مبحثين ، تناول في أحدهما المجتمع وعينة الدراسة الميدانية والتي إشتملت على معدي القوائم المالية في البنوك المصرفية ، وكذلك بعضاً من مكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة بعضاً من بنوك القطاع المصرفي المصري وتتناول في الثاني التحليل الاحصائي وإثبات فروض البحث .

الفصل الأول

إختبارات تحمل الضغوط المالية.....الانعكاسات والآثار المحاسبية

المبحث الأول: طبيعة نماذج إختبارات تحمل الضغوط المالية في القطاع المصرفي

حدثت الأزمة العالمية في ٢٠٠٨ بسبب الموقف العدائي الذي إتخذته المؤسسات المالية ضد الأدوات المالية المعقدة ، وقد أتضح بعد ذلك أن الأدوات المالية لديها درجة عالية من السيولة في وقت الأزمة ، ولقد تمثل السبب الرئيسي في فشل البنوك أثناء الأزمة المالية العالمية في عدم كفاية رأس المال وعدم سيولة الأصول ، ومن ذلك الحين تحاول الهيئات التنظيمية بتحقيق موازنة الخطر المتعلق بالأصول لديها والحفاظ على جزء منخفض من رأس المال كنسبة من الخطر المبني على الأصول والحفاظ على نسبة منخفضة من الأصول التي تتصف بأنها عالية السيولة كنسبة من التدفقات النقدية الخارجة ، وعلى الرغم من ذلك فإن تطبيق هذه التشريعات في بيئة مالية مستقرة لن يعطي صورة كاملة عن ما إذا كانت البنوك آمنة للقيام بأنشطتها في فترة حدوث الأزمة ، ولهذا قرر البنك المركزي تطبيق إختبارات الضغط على البنوك من اجل إختبار الصحة المالية للبنوك في ظل السيناريوهات الاقتصادية المختلفة ، وبالتالي يعتمد الباحث في هذا المبحث على عرض طبيعة نماذج إختبارات تحمل الضغوط المالية والسيناريوهات الاقتصادية المختلفة التي يمكن للبنك تطبيقها .

ويتم تقسيم هذا المبحث إلى :[1]

أولاً : إختبارات تحمل الضغوط المالية .... إطار مفاهيمي

ثانياً : متطلبات تطبيق نماذج إختبارات تحمل الضغوط المالية .

المبحث الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية في ضوء نماذج اختبارات تحمل الضغوط المالية

يتمثل الهدف الاساسي من القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر والضغوط التي يتعرض لها البنك ، حيث يتم مبدئياً تحديد المخاطر رقمياً ، وذلك للحد بشكل واضح من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك وعندما يعتمد البنك طريقة لتحديد المخاطر والضغوط المالية بصورة رقمية ، فإنها تكون مبنية على طرق ونماذج معروفة ومناسبة ، وتمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العليا للبنك ، حيث يجب أن تتوافق الطرق والنماذج المستخدمة في قياس المخاطر من حيث درجة الاعتماد عليها ، ودرجة تعقيدها مع أهمية المخاطر والضغوط المالية وأهدافها .

وللحد من المخاطر والضغوط المالية فهناك إجراءات وأدوات فعالة ومناسبة يحددها البنك ، لضمان المواءمة بين التعرض للمخاطر والرغبة في تحملها ، وعادةً ما يحاول البنك التقليل من تعرضه للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق من خلال حدود قائمة على الحجم التي تحدد الحد الأعلى المسموح به للتعرف على مختلف أنواع المخاطر والضغوط المالية ، ويتم تحديد هذه الحدود على مستوى العملاء ومستوى المنتجات المصرفية ووحدات الأنشطة المختلفة ،

ومستوى المحفظة ومستوى البلاد وعلى مستوى المؤسسة المصرفية بشكل واضح .

ويتناول الباحث في هذا المبحث ما يلي :

أولاً : القياس المحاسبي عن المخاطر المصرفية في ضوء نماذج اختبارات تحمل الضغوط المالية.

ثانياً : الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية في ضوء نماذج إختبارات تحمل الضغوط المالية

الفصل الثاني

العلاقة بين المراجعة الثلاثية وإختبارات تحمل الضغوط المالية.....إطار تقييمي

لجودة عملية المراجعة الخارجية

تتطلب مهام المراجع الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية والضغوط المالية مجموعة من المقومات والتي تتمثل في الأهداف والإرشادات والمفاهيم والمبادئ والمحددات وهي بمثابة ركيزة أساسية في ظل متطلبات حوكمة الشركات ، مما يستلزم عند بناء دور للمراجع الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية والضغوط المالية تحديد ماهية هذا الدور انطلاقاً من ضرورة تطوير وتحديد مسئولية مراقب الحسابات في ظل القصور الشديد وعدم تحديد المسئولية عند إدارة المخاطر المصرفية والضغوط المالية خصوصاً ، وأنه يوجد قصور في معالجات مثل هذه المخاطر من قبل معايير المراجعة الدولية بالإضافة إلى عدم تصدي معايير المراجعة الخاصة بالبنوك لأياً من أنواع هذه المخاطر ، وغياب

الدور التكاملي والتفاعلي لكل من المراجعين الداخليين ولجان المراجعة في القطاع المصرفي .

ويتناول الباحث في هذا الفصل :

المبحث الأول : الدور التكاملي للمراجع الداخلي ولجان المراجعة في تقييم اختبارات تحمل الضغوط المالية .

المبحث الثاني : تطوير دور المراجعة الخارجية لاختبارات تحمل الضغوط المالية في ضوء مقررات بازل III .

المبحث الأول: الدور التكاملي للمراجع الداخلي ولجان المراجعة في تقييم اختبارات تحمل الضغوط المالية

تتمثل أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في التأكد من فاعلية وكفاية نظم الرقابة الداخلية والحوكمة بالبنك بهدف تقديم رؤية شاملة للجنة المراجعة والإدارة العليا ومجلس إدارة البنك عن ذلك ، مع ضرورة تقييم كفاءة وكفاية الإجراءات المتبعة في إدارات البنك وأنشطته المختلفة ، كما يلتزم كل بنك بوضع ميثاق لوظيفة المراجعة الداخلية ومراجعته وتطويره بصفة دورية ، وتحديد سلطات ومسئوليات العاملين بها ، كما يجب أن تتسم وظيفة المراجعة الداخلية بالاستقلالية التامة عن الأنشطة التي تتم مراجعتها ، ويتم ذلك من خلال الهيكل التنظيمي للبنك والسلطات المخولة لها مما يدعم قدرة القائمين عليها على ممارسة مهام عملهم بموضوعية وحيادية كاملتين وتلتزم إدارة المراجعة الداخلية برفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة ليتم رفعها إلى مجلس الإدارة بالبنك لضمان الاستقلالية ، كما يتعين على العاملين بإدارات المراجعة الداخلية التمتع بالكفاءة والخبرة العملية والالتزام بالمعايير المهنية من استقلالية ونزاهة بما في ذلك

الحفاظ على سرية المعلومات المتاحة لهم لضمان مواكبة خبراتهم الحالية للتطورات التي تفرضها تغيرات السوق المصرفية .

وفي ضوء ما سبق يقسم الباحث هذا إلى مايلي :

أولاً : دور المراجع الداخلي في تقييم اختبارات تحمل الضغوط المالية .

ثانياً : فاعلية لجان المراجعة لاختبارات تحمل الضغوط المالية والتقرير عنها .

المبحث الثاني: تطوير دور المراجعة الخارجية لاختبارات تحمل الضغوط المالية في ضوء مقررات بازل III

لم تُظهر الأزمة المالية العالمية ضعف في نظام رقابة وإدارة المخاطر وضعف العملية الحوكمية داخل البنوك فقط ، بل أظهرت أيضاً الحاجة إلى تحسين جودة الرقابة الخارجية للبنوك ، في ظل الدور الذي تلعبه البنوك في المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي ، حيث ظهرت الحاجة إلى زيادة ثقة السوق في جودة المراجعة الخارجية على القوائم المالية المصرفية ، وبالتالي قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار هذه الوثيقة المتعلقة بالمراجعة الخارجية للبنوك ، والتي تُشكل جزاً من إلتزام اللجنة بالمساعدة في تحسين جودة المراجعة للبنوك ، حيث تقوم هذه الوثيقة بتحسين العلاقة بين المراقبين المصرفيين والمراجع الخارجي للبنك ، وتحسين جودة المراجعة الخارجية والرقابة المصرفية .

ويتناول الباحث في هذا المبحث ما يلي :

أولاً : الدور الحوكمي للمراجع الخارجي عند تقييم إختبارات تحمل الضغوط المالية في ضوء معايير المراجعة والإصدارات المهنية المرتبطة .

ثانياً : الدور المُرتقب للمراجع الخارجي عند فحص وتقييم إختبارات تحمل الضغوط المالية .

النتائج والتوصيات

في ضوء الربط المنهجي ووحدة الفكر ، وإنطلاقاً من ربط الاطار النظري بالميداني في ضوء الدراسات والإصدارات السابقة ، توصل الباحث إلى النتائج التالية وأوصى بما يلي :

نتائج الدراسات والإصدارات السابقة	نتائج الاطار النظري	نتائج الدراسة الميدانية
إنتهت الدراسات السابقة المرتبطة إلى النتائج الآتية :	وقد تم التوصل من خلاله إلى ما يلي :	
•إن إختبارات تحمل الضغوط تشكل جزءاً من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإطاراً لإدارة مخاطر السيولة في بنوك القطاع المصرفي . •تساهم إختبارات تحمل الضغوط التي تجرى في المؤسسات المصرفية في نقل معلومات جديدة للمستثمرين . •يؤثر الإفصاح عن نتائج إختبارات تحمل الضغوط على تعزيز الاستقرار المالي ويساهم في ضبط المخاطر المالية بين الوكلاء الاقتصاديين . •توجد قدرة للمراجعة الداخلية على مراجعة وظائف إدارة المخاطر الرئيسية ووظائف كفاية رأس المال ومراقبة السيولة . •تساهم لجان المراجعة في تحسين عمليات المراجعة من خلال الرقابة المصرفية التي تمارسها على المراجعة الخارجية لاختبارات تحمل الضغوط . • حتمية المراجعة الخارجية لبرامج اختبارات التحمل وأن يتم الفحص المستمر والتقييم النوعي والكمي لاستمرار فاعلية وقوة برنامج اختبارات التحمل .	•تعتبر إختبارات تحمل الضغوط جزءاً هاماً من برامج إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية وأداة محورية تستعين بها الهيئات الاشرافية . •توجد مجموعة من الأسس والدعائم لتنفيذ اختبارات تحمل الضغوط بالبنوك في ضوء مقررات وإصدارات صندوق النقد الدولي IMF . •تُعد كل من نسبتي تغطية السيولة وصافي الموارد المالية المستقرة من أهم مقاييس المخاطر المصرفية في ضوء نماذج اختبارات تحمل الضغوط . •يوجد إطاراً مقترحاً للإفصاح عن المخاطر المصرفية في ضوء مقررات بازل II مع الاهتمام بالدعامة الثانية . •توجد مهام محددة على المراجع الداخلي أدائها لضمان القيام بدور فعال في تقييم اختبارات تحمل الضغوط المالية . •يتحتم على لجان المراجعة مواجهة مخاطر السيولة والضغوط المالية وإتخاذ التدابير والإجراءات حيالها . • يوجد دور مرتقب للمراجع الخارجي في تقييم أختبارات تحمل الضغوط المالية يتمثل في مدى التزامه بتوصيات لجنة بازل II ، III ومعايير المراجعة الدولية ذات الصلة ، مما ينتج عنه مسئوليات جديدة وأعباء إضافية عليه .	•لا يوجد إختلاف معنوي حول عناصر الإطار المفاهيمي لطبيعة إختبارات تحمل الضغوط المالية في المؤسسات المصرفية محل الدراسة عند مستوى معنوية ٥% حيث أن قيم P-Value أكبر من مستوى المعنوية ٥% . •توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للدور التكاملي لكلاً من المراجع الداخلي ولجان المراجعة في تقييم نماذج إختبارات تحمل الضغوط . • يؤدي المدخل المقترح لمهام وواجبات ومسئوليات المراجع الخارجي في تقييم إختبارات تحمل الضغوط إلى جودة عملية المراجعة في المؤسسات المصرفية .

ومن خلال النتائج السابقة تم التوصل إلى ما يلي :

نتائج عامة	التوصيـــــات	
•يجب أن يكون هناك علاقة متبادلة بين المشرف المصرفي والمراجع الخارجي حيث يؤكد ذلك الثقة في المعلومات المتبادلة بينهما مع تحديد (حدود – طبيعة – هدف) تلك العلاقة التبادلية . •يقدم المراجع الخارجي تقريراً خاصاً عن مراجعة نظم إدارة المخاطر والضغوط المالية . •ترتكز مسئوليات كل من لجان المراجعة والمراجعين الداخليين في إدارة الضغوط المالية وتقييمها والتقرير عنها من خلال مراجعة إلتزام الإدارة بسياسات وإجراءات مجلس الإدارة مع توفير تأكيد بشأن الحوكمة المؤسسية ونظم الرقابة وعمليات إدارة المخاطر . •يتمثل الدور الرئيسي والفعال للمراجعة الداخلية في تحديد إختيار نظم الرقابة المرتبطة والتسويات من أجل تقديم تأكيد معقول للإدارة عن كفاءة عمل العمليات داخل البنك . • تحتل نماذج إختبارات تحمل الضغوط المالية في بنوك القطاع المصرفي أهمية بالغة في ضوء الأزمات المالية التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية .	في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي : **أولاً : توصيات للقطاع المصرفي :** •ضرورة الإفصاح عن دور الإدارة العليا بشكل مباشر في وضع استراتيجية وكذا سياسات وإجراءات خاصة بإدارة مخاطر السيولة . •الإفصاح عن قيام البنك بإجراءات إختبارات التحمل على أساس دوري استناداً على مجموعة من السيناريوهات المقترحة لكل بنك وعلى مستوى السوق ككل . **ثانياً : توصيات للمراجعين الداخليين :** •ضرورة إشتمال برامج المراجع الداخلي على العناصر المكونة لبرنامج دونفرانك . •يجب أن تشتمل أنشطة المراجعة الداخلية على فحص عمليات إدارة المخاطر فيما يتعلق بإختبارات تحمل الضغوط لمستويات رأس المال . **ثالثاً : توصيات لإعفاء لجان المراجعة لجان المراجعة شرفين على بنوك القطاع**	**رابعاً: توصيات للمراجعين الخارجيين:** •ضرورة إلتزام المراجعين الخارجيين بتطبيق مبادئ لجنة بازل III الستة عشر . •ضرورة إلتزام المراجعين الخارجيين بمعايير المراجعة المتعارف عليها وذات الصلة بموضوع البحث (معيار الدولي رقم (٢٤٠) ورقم (٢٥٠) و(٢٦٠) هذا فضلاً عن معياري (١٠٠٤) ، (١٠٠٦) المرتبطة ببنوك القطاع المصرفي . •أن يعتمد المراج الخارجي على استخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر بدلاً من المراجعة على أساس نظم الرقابة عند مراجعة القوائم المالية للبنوك . • ضرورة التحقق من تطبيق المعايير المحاسبية المصرية في الإفصاح عن المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك التجارية ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

الأبحاث المستقبلية المقترحة :

وفي ضوء الربط المهنجي بين نتائج البحث وتوصياته يقترح الباحث الدراسات المستقبلية التالية :

- الإفصاح الاختياري عن نماذج إختبارات تحمل الضغوط في القطاع المصرفي المصري .
- إطار منهج لحوكمة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في ظل عولمة النشاط الاقتصادي .
- تطوير نظام الرقابة الداخلية بالبنوك للحد من مخاطر السيولة والضغوط المالية في ضوء إصدارات (PCAOB) .
- تحليل العلاقة بين متطلبات معياري المراجعة رقم (١٠٠٤ – ١٠٠٦) وأثرها على قياس وضبط مخاطر السيولة في البنوك .

المراجـــــع

أولاً : المراجع العربية

●الكتب :

١- د.سمير الخطيب ،(٢٠٠٨) ، "***قياس وإدارة المخاطر بالبنوك***" ، (الطبعة الثانية) ، منشأة المعارف بالإسكندرية .

●الدوريات :

- د. أماني هاشم السيد، (٢٠١١) ، "تفعيل دور لجان المراجعة في الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية (دراسة ميدانية)" ، ***المجلة العلمية لكلية التجارة*** ، جامعة الأزهر – فرع البنات ، العدد الأول .

- د. سوسن عبدالفتاح محمد (٢٠٠٧) ، "دور لجان المراجعة في مكافحة غسيل الأموال بالبنوك التجارية" ، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، الجزء الأول .

- د. شعبان موسى البشبيشي ،(٢٠١١) ، "تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية" ، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*** ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني ، الجزء الثاني .

- د. صالح حامد محمد علي ،(٢٠١٢) ، "دور لجان المراجعة في فاعلية الرقابة الداخلية للمصارف السودانية – دراسة ميدانية" ، ***مجلة كلية العلوم الإدارية*** ، الأردن ، العدد الثاني .

- د. عبدالحميد شاهين ، (٢٠١٤) ، "مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية لإختبارات تحمل الضغوط في إطار مقررات بازل ٣ مع دراسة ميدانية" ، ***مجلة التجارة والتمويل*** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، المجلد الثاني .

● د. غريب جبر غنام ،(٢٠١٣) ، "تفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس الخطر بإستخدام نموذج تحليل آثار الإخفاق (FMEA) : دراسة ميدانية" ، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل*** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثالث .

● د. محمد عبدالفتاح محمد عبدالفتاح ،(٢٠٠٨) ، "إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية" ، ***مجلة الفكر المحاسبي*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني .

● د. عماد الدين علوي عساف ،(٢٠١١) ، "إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية" ، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل*** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول .

● د. محمد جبار الصائغ ، د. رضا أبو أحمد ،(٢٠٠٧) ، "دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية" ، ***مجلة البحوث المالية والتجارية*** ، كلية التجارة ببورسعيد ، جامعة قناة السويس ، العدد الثاني .

● د.هشام المليجي ، د. عماد الصايغ ،(٢٠١٢) ، "مدى كفاية الافصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقاً لمقررات لجنة بازل -I دراسة ميدانية" ، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*** ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد الرابع .

● د. يوسف صلاح عبدالله ،(٢٠١٣) ، "دور المراجعة الداخلية في تحسين إدارة المخاطر" ، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل*** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثالث .

●الرسائل :

●هاني نبيل فهمي ، ***"القياس المحاسبي لمخاطر السيولة المصرفية وإدارتها عند إعادة إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف التحوط لها في ضوء متطلبات بازل " III*** ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، ٢٠١٤ ، ص ٨٣ .

●أخرى :

- البنك الأهلي المصري ،(٢٠١٢) ، سلسلة تقارير – إختبارات تحمل الضغوط – متابعة التطورات المصرفية المحلية والدولية ، قطاع البنوك المصرفية ، البحوث والترجمة ، إدارة البحوث الاقتصادية ، يناير .

- البنك المركزي المصري ،(٢٠١١) ، "***تطوير القطاع المصرفي***" ، التقرير السنوي .

- البنك المركزي المصري ،(٢٠١٢)، بازل الأولى وبازل الثانية ، تقرير إضاءات ، العدد الرابع ، نوفمبر .

- البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والأشراف (٢٠٠٩)، "***إستراتيجية تطبيق بازل II في القطاع المصرفي المصري***" ، وحدة تطبيق مقررات بازل II .

- البنك المركزي المصري ،(٢٠١٢) ، بازل والقطاع المصرفي المصري ، أكتوبر ، ٢٠١٢ .

- البنك المركزي المصري ،(٢٠١٢) ، "***إدارة المخاطر المصرفية***" ، تقرير إضاءات ، العدد السادس ، يناير .

- محمد محمود ،(٢٠١٢) ، "تحديث القطاع المصرفي في ظل بازل II ، III" ، أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد المصرفي المصري ، المعهد المصرفي المصري ، البنك المركزي ، أكتوبر .

- محمد طارق يوسف ، (٢٠١٠) ، "***إرشادات الحوكمة في البنوك طبقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والمحلية***" ، مكتب جرانت ثورنتون ، أكتوبر .

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (٢٠١١) ، "***المبادئ الإرشادية لاختبارات التحمل للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية***"، مجموعة عمل اختبارات التحمل .

- معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧م وتعديلاتها بالقرار الوزاري رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢م ، ثم أخيراً بالقرار الوزاري رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٦م ، المعيار التاسع عشر ، "الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة" ، ص ٢٨٧ .

Internet :

- يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت : (
http://www.info.gov.lk/hkma/eng/bank/retform/pdf/MA(BS)3.pdf

- يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت : (
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/cintent.html?cid=2822716

ثانياً : المراجع الأجنبية

• Books:

- Hirtle , B., & Lehnert, A., (2014), "***Supervisory Stress tests***", Federal Reserve Bank of New York, Staff reports.

- Kahlert, D., & Wagner, N., (2015), "***Are Eurozone Banks Undercapitalized? A Stress Testing Approach to Financial Stability***", Department of Business and Economics, University of Passau, 94030 Passau, Germany.

- Rose, P. S., (1999), "***Commercial Bank Management***", (Fourth Edition), MC-Grow Hill, Irwin, New York, .

• Periodicals :

- Bischof, J.&Daske, H., (2013), "Mandatory disclosure, voluntary disclosure, and stock market liquidity: Evidence from the EU bank stress tests". ***Journal of Accounting Research*** 51 (5), 997-1029.

- Coffinet, J. & Lin, S., (2013), "Stress-testing banks' profitability: The case of French banks". ***The Journal of Financial Perspectives*** 1 (2).

- Cerutti, E.& Schmieder,C., (2014), "Ring fencing and consolidated banks' stress tests". ***Journal of Financial Stability***, [e-journals] 11. Abstract only. Available through: science direct..http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1572308913000788. [accessed 20 November 2014].

- Michael, J & ،.Frank, J., (2015" ،(***Stress Testing and the Quantification of the Dependency Structure Amongst Portfolio Segments*** ،"Johns Hopkins University – Paul H .Nitze School of Advanced International Studies (SAIS.(

- Petrella, G.&Resti, A., (2013), "Supervisors as information producers: Do stress tests reduce bank opaqueness?", ***Journal of Banking and Finance*** 37 (12), 5406-5420.

- Quijano, M., (2014), "Information asymmetry in US banks and the 2009 bank stress test". ***Economics Letters***, [e- journals] 123(2). Abstract only. Available through: direct..http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0165176514000780. [accessed 20 November 2014].

- Sebastian, F., Julia, H., & Natalie, P., (2016), "*Does Risk Culture matter? The Relationship between Risk Culture Indicators and Stress test Results*", ***Journal of Risk management in Financial Institutions,*** Volume 9, Number 1, (14) .

• Dissertation :

- Ruja, C., (2016), "***Macro Stress-Testing credit Risk in Romanian Banking System***", Dissertation Thesis, Munich Personal RePEc Archive.

- **Extra :**

- Adityam P.D., (2015), "***Stress Testing : A Key to Open Bank's Pandora"s Box***", CMRCS.

- Andreas, A., Li L., & Schmieder, C., (2013), "***A Framework for Macro prudential Bank Solvency Stress Testing : Application to S-25 and other G-20 Country FSAPs***", Working paper, International Monetary fund, Publivcations@imf.org.

- Andrew S., (2014), "***Blackline : Dood-frank act stress test supervisory guidance for mid-sized banking organizations final (March 2014) Vs. proposed (July2013)***", Capital planning & stress testing Dodd-frank, Federal reserve, supervisory guidance, www.USBsel3.com

- Barr, D., (2016), "***FDIC Releases Economic Scenarios for 2016 Stress Testing***", Press Release, Federal Deposit Insurance Corporation.

- Basel Committee on Banking Supervision, (2013), "***Consultative Document External audits of banks Issued for Comment***", by, 21 June 2013..

- BCBS, (2012), "***The Internal Audit Function in Banks***", Bank For International Settlements , June 2012.

- BCBS, (2009), "***Principles for Sound Stress Testing Practices and Supervision***", Bank For International Settlements , May 2009.

- Committee of European Banking Supervisors (CEBS), (2010), "***CEBS Guidelines in Stress Testing***", (GL.32), 26 August 2010.

- Carney, M., Tucker, P., & Bean, C., (2013), "***A Framework for Stress Testing the UK Banking System***", Discussion Paper, bank of England, ISSN 1754-4262..

- Dror, Y., Carciente, S., Avakian, A. Eugene, H., & Havlin, S., (2015), "***Dynamical Macro prudential Stress Testing Using Network Theory***", Working paper, Office of Financial research.

- Ellahie, A., (2013), "Capital Market Consequences of EU Bank Stress Tests". ***Working Paper.***

- George Papadopoulos, G., Papadopoulos, S., Saga, T., (2016), "***Credit Risk Stress Testing for EU15 Banks : A model Combination Approach***", Bank of Greece, Economic Analysis and Research Department – Special Studies Division.

- Goldstein, I. &Sapra H., (2014), "Should Banks' Stress Test Results Be Disclosed? An Analysis of the Costs and Benefits". ***Working Paper***.

- Hong Kong Monetary Authority (HKMA), (2012), "***Supervisory Policy Manual : Stress- Testing***", HKMA, www.hkma.gov.hkl

- Horwatt, C., (2016), "***Dodd-Frank Act Stress Testing : Critical Decisions and a Framework for Action***", LLP, www.crowehorwath.com.

- Jim good fellow, (2011), "***Stress testing governance: the impact of recession on governance practices***", Moody's analytics. com: stress tests.

- KPMG, (2016), "***KPMG Internal Audit : Top 10 key Risks in 2016 banking and Capital markets***", KPMG International LLP, www.kpmg.com

- Koziol, P., Schell, C., & Eckhardt, M., (2015), "***Credit Risk Stress Testing and Copulas – Is the Gaussian Copula Better than its Reputation?***", Discussion Paper, Deutsche Bank No.46, ISBN 978-3-95729-220-9.